فلسفة القوة وكيفية قياسها

أ. منير على محمد بوحمالة*

المستخلص

يعد مفهوم القوة في مجال العلاقات الدولية Field of international relations من المفاهيم الأكثر إثارة للجدل, من حيث تحديد ماهية قياسه، وكيفيتها في أدبيات العلوم السياسية؟ فالعلاقات الدولية كغيرها من السياسات الأخرى هدفها القوة مهما كانت أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها.

فقوة الدولة تكمن بطبيعة الحال في استثمارها لعناصرها المادية، والمعنوية الرئيسة والفرعية منها، ومؤشراتها المتعددة التي تتوافر لديها، وبالمقارنة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولا يتأتى هذا إلا من خلال قياس قوتها، والعلاقة ما بين قوة الدولة وتأثيرها في محيطها الخارجي.

لذا تهدف هذه الدراسة في التوسع في عرض آليات وأدوات القوة، وكيفية قياسها في إطار علم العلاقات الدولية منطلقة من **فرضية رئيسة**" Main hypothesis"، تعد المتغيرات المادية هي الأساس في دراسة قوة الدولة، والسبب الوحيد الذي يؤدي إلى تحقيق مصالحها الوطنية **وفرضية صفرية** "Null hypothesis" ترى بأن تحديد قوة الدولة في إطار علم العلاقات الدولية عملية مترابطة ما بين العناصر المادية المعنوية التي أصبحت بدورها أكثر قوة وأهمية في وقتنا المعاصر.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، مفهوم القوة، قياس القوة، العوامل المادية، العوامل المعنوية ومؤشراتها.

Abstract:

The concept of power in the field of international relations is one of the most controversial concepts, in terms of determining what it is and how to measure it in the literature of political science international relations, like other policies, has the goal of power, whatever its goals it seeks to achieve.

The strength of the state lies, of course, in its investment of its main and subsidiary material and moral elements, and its multiple indicators that it has in comparison with the goals it seeks to achieve, and this can only be achieved by

* أ. منير على محمد بحمالة، طالب دكتوراه ــ قسم العلوم السياسية ــ الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

measuring its strength and the relationship between the power of the state and its influence on its external environment

Therefore, this study aims to expand the mechanisms and tools of power and how to measure them in the framework of the science of international relations, starting from the "main hypothesis that material variables are the basis in the study of the power of the state and the only reason that leads to the realization of its policy of its national interests, and a null hypothesis that the determination of the power of the state in the framework of the science of international relations is an interrelated process between the material and moral elements, which in turn have become more powerful and important in our contemporary time

Keywords: international relations, the concept of power, measuring power, physical factors, moral factors and their indicators.

مقدمة

تعد القوة المتغير الأكثر أهمية في السياسة العالمية، وتتباين الصيغ التعريفية لهذا المصطلح بتباين المدارس الفكرية والسياسية وتطورها، والتي تتعرض له بالبحث والتحليل فضلاً عن اختلاف زمان استعمالها ومكانه وسياقه، الأمر الذي يدفع مدلولاتها للتداخل والتعدد [1].

حيث قدم علماء السياسة اتجاهات مختلفة لتعريف القوة بصفتها أحد المطالب الأساسية لتحقيق المصالح الوطنية والقومية، واتفق أغلب الباحثين في ميدان العلاقات الدولية على أن القوة " تعني القدرة على التحكم والتأثير في سلوك الآخرين من الوحدات الدولية الأخرى، بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها التي تسعى إليها [2].

" إلا أن انتهاء الحرب الباردة وما أحدثته من تحولات وتطورات جدية' في بنية النظام الدولي أفرز معطيات جديدة أعادت ترتيب وصياغة مفاهيم القوة، والسيطرة، والتفوق وعناصرها" [3] وأصبحت القوة إنما يُراد بها: "القدرة على الاحتواء، وجذب الآخرين، بهدف السيطرة على سلوكهم واهتماماتهم على نحو

1 – بشار أحمد العراقي، **قياس قوة الدولة الاقتصادية**، مجلة سياسات عربية، الدوحة (العدد 33، يوليو 2018م) ص 69.

2 إيمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**، (رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد بوضياف – الجزائر، 2017م)، ص16.

3 – بشار أحمد العراقي، **قياس قوة الدولة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص69.

يخدم مصالح الدولة بوسائل ثقافية وأيديولوجية دون الحاجة للجوء إلى الإرغام والتهديد، ومن دون الاستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية أو التهديد باستخدامها[1].

واستناداً إلى ما تقدم تهدف الدراسة إلى إلقاء نظرة استطلاعية شاملة بغية عرض وتحليل العناصر المادية والمعنوية المكونة لقوة الدولة وتحديد أنسب المعادلات الكمية المستخدمة في "علم العلاقات الدولية Science of international relations" بوصف الصراع الدولي الحالي لم يعد يشمل استخدام القوة المادية فقط، وإنما له أشكال أخرى أخطر وأعم يتوجب تحديدها.

الدراسات السابقة:

من الدراسات المتميزة في هذا المجال دراسة الدكتور "جمال زهران" والتي جاءت تحت عنوان "**منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي – الصهيوني**" [2] والتي نشرت في شهر ديسمبر من عام 2006م من قبل "مركز دراسات الوحدة العربية" وتعد هذه الدراسة إحدى أهم الدراسات العربية الرائدة في هذا المجال، وحددت عناصر القوة وقسمت إلى:

(4 عناصر مادية ملموسة، **3** عناصر معنوية غير ملموسة) وتشمل العناصر المادية الملموسة **(** الكتلة الحيوية – والقدرة الاقتصادية – والقدرة العسكرية – والقدرة السياسية**)** أما العوامل المعنوية فتشمل (الأهداف الإستراتيجية– الإرادة القومية – والقدرة الدبلوماسية**)** ورتبت عناصرها الرئيسة والفرعية بعد الاستعانة بالخبراء، وأساتذة متخصصين في مجال العلوم السياسية لتحديد العناصر الفرعية لكل عامل، والتي تتضمن عددا من المؤشرات التي بلغ إجماليها **(87)** عنصرا ومؤشرا، وقد كان الهدف من هذه الدراسة المتميزة قياس قوة الكيان الصهيوني (إسرائيل) بالمقارنة مع الدول العربية الفاعلة في إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي وهي **(**مصر – الأردن **–** سوريا **–** لبنان **–** السعودية**)** وقد توصلت الدراسة بعدم إجراء قياس قوتها إلى النتائج الآتية:

---

1 إزهار عبد الله حسن، **إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008م**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق (المجلد 3، العدد9، د.ت) ص62.

2 – جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006م.

بعد وزن هذه العوامل في ظل معادلة ستشرح لاحقاً في سياق هذه الدراسة، وتحويل كل ما هو قابل للقياس إلى أرقام مطلقة قابلة للعمليات الحسابية من جمع وضرب، حيث جُمّعت العوامل المادية الأربعة، وفي المقابل جُمّعت العوامل المعنوية الثلاثة، ثم ضُيرب وزن العوامل المادية الأربعة في (×) مجموع وزن العوامل المعنوية الثلاثة للوصول إلى وزن قوة الدولة وقد خلصت الدراسة إلى تحديد قوة الدول الخاضعة للدراسة نبينها وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

م	اسم الدولة	الوزن النهائي لقوة الدولة	الوزن (نسبة مئوية)
1	إسرائيل	559,2	28,5
2	مصر	343,51	17,5
3	السعودية	317,36	16,2
4	سوريا	258,73	13,2
5	لبنان	244,77	12,5
6	الأردن	236,56	12,1
المجموع		1959,95	100

المصدر: جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص36.

منهجية الدراسة:

تكمن قوة الدولة في استثمارها لعناصرها التي تتوافر لديها، بالمقارنة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولا يتأتى هذا إلا من خلال قياس قوتها، والعلاقة ما بين قوة الدولة وتأثيرها في محيطها الخارجي، وتنطلق فلسفة القوة وكيفية قياسها في هذه الدراسة، من إشكالية تعكس محاولة الإجابة عن مجموعة التساؤلات الآتية:

هل نجحت معادلات قياس قوة الدولة المستخدمة في إطار علم العلاقات الدولية؟ وما أنسبها؟ وما هي أهم عناصرها الرئيسة والفرعية ومؤشراتها المادية والمعنوية؟ وهل هذه المؤشرات جيدة بما يكفي لقياس قوة الدولة ويمكن الاعتماد عليها؟

وتنطلق هذه الدراسة من افتراض Proposition, مفاده: بأن المتغيرات المادية هي الأساس في دراسة قوة الدولة، وهي السبب الوحيد الذي يؤدي إلى تحقيق مصالحها الوطنية، وفرضية أخرى صفرية: ترى بأن تحديد قوة الدولة في إطار علم العلاقات الدولية عملية مترابطة ما بين العناصر المادية المعنوية التي أصبحت أكثر قوة في العصر الحديث.

ولا يكتمل الحديث عن منهجية الدراسة إلا بعد الإشارة إلى أهداف الدراسة: التي تتمثل في محاولة الإلمام بأفضل الدراسات المتعلقة بقوة الدولة، وكيفية قياسها، واستعراض أدبيات الموضوع، وتحديد المفاهيم العلمية للقارئ الكريم, كونها أصبحت واحدة من الاهتمامات الأساسية في الدراسات الجيوسراتيجية, خاصة أن الصراع الدولي الحالي لم يعد يشمل استخدام القوة الصلبة فقط, وإنما له أشكال أخرى، وهو ما يتطلب دراسة كل مقومات قوة الدولة، وخاصة إذا ما خاضت صراعا مسلحا، وهو ما يتطلب من الدول وصناع القرار دراسة كل مقوماتها، وقياسها حتى لا يؤثر أي منها في قدرات الدولة كل على حدة.

إضافة لدراسة قوة الخصم على الرغم من أن هذه الدراسة تعد دراسة استطلاعية " Exploratory Study لا تهدف إلى تقديم مساهمة جديدة، فأن أهميتها تكمن في التعرف على الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة، والوقوف على كل الجوانب النظرية، والمنهجية، والمفاهيم المختلفة ودراستها بشكل صحيح للوقوف على أفضل معادلات القوة، وأنجحها في قياس المقومات المادية والمعنوية للدولة.

وهو ما يتطلب ترتيب وتقسيم الدراسة إلى مبحثين متمثلة في الآتي:

أولاً: الإطار النظري لمفهوم القوة في إطار علم العلاقات الدولية.

– من حيث تطور مفهوم القوة في إطار علم العلاقات الدولية، وأنواعها وخصائصها.

ثانيا: قياس القوة في علم العلاقات الدولية.

– من حيث تحليل الدراسات العربية والغربية لقياس القوة الدولة المادية والمعنوية وتحديد عناصرها الرئيسة والفرعية ومؤشراتها وضوابطها المنهجية.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم القوة في إطار علم العلاقات الدولية:

يعد مفهوم القوة من المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، إذ يحظى باهتمام واسع من دارسي العلاقات الدولية ومنظريها، خاصة أن النظام الدولي يقوم على دراسة هيكلية وتوزيع القوة والنفوذ فيها، وهذا يؤثر في سلوك الدول المكونة للنظام الدولي وعلاقاته المختلفة.

أولا: تعريف القوة:

على الرغم من أن كبار الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين والاستراتيجيين، وحتى العسكريين قد أفاضوا منذ القدم في تناول مفهوم القوة "Concept of power" وأبعاده المختلفة، واختلفوا في تعريفها، فإنه وبحسب بعض المفكرين لم تكن تلك الاختلافات جوهرية من الناحية الأكاديمية [1].

يمكن من هنا الإشارة إلى المدرسة الواقعية "Realistic school" والتي تعد من أكبر المدارس النظرية والفكرية التي تناولت بإسهاب مفهوم القوة وتصدرت لعقود عديدة الفكر السياسي العالمي ولها تعريفات عدة شائكة، فهي مقاربة للواقع كما هو عليه بموضوعية دون تدخل الذات، وهو أمر بالغ الصعوبة من حيث إن أي قرار بشري يقع بين حدين لا يمكن الفصل بينهما، وهو الذاتية والموضوعية, لذا فإن الكتابة عن المدرسة الواقعية لا يمكن أن تقوم على أساس وصفى أو تقديري بل تأخذ مكانها في إطار مناقشة المقولات العامة والمميزة والأساسية لهذه المدرسة التي تناولت مفهوم القوة [2].

من هؤلاء المفكرين المفكر الإيطالي" ميكافيللي Machiavelli (1469–1527) وكتابه المعنون (الأمير) الذي نصح فيه القادة بأن لا يقيموا أي معايير أخلاقية في تعاملهم مع الرعية، واستخدام القوة في شكلها المادي بدلا من ذلك والمتمثلة في القهر لتثبيت حكمهم, وكذلك الفيلسوف الإنجليزي" توماس هوبز" وكتابه المعنون(الليفياثان) الذي طرح من خلاله رؤية عدّها العديد من المفكرين الأساس الذي انطلقت منه المدرسة الواقعية, ذلك من خلال اعتباره للمجتمعات بأنها خاضعة للعبة المصلحة وهي

1 – إنعام عبد الرضا سلطان، **القوة وأثرها في إدارة الصراع الدولي**، مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية (مجلد رقم2،العدد,13, 2017م) ص23.

2 – هادي القبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية** (لبنان، الدار العربية للعلوم,2008م) ص63.

منظمة وتخضع لسلطة الدولة وقوتها , على عكس المجتمع الدولي الذي يتسم بكونه فوضوي ومجزأة والتوازن والقوة ضمنا الاستقرار فيه، وأي خلل يصيب التوازن يقود إلى حروب وصراعات تعرض نوعا جديدا من توازن القوة.

وهو الأمر الذي تناوله وطوره بعد ذلك منظر المدرسة الواقعية المفكر"كينث والتز" Kenneth Waltz " والذي ضم بدوره حجم العناصر الداخلة في القوة وحاول الربط ما بين قوة الدولة العسكرية وحجم السكان والنمو الاقتصادي والتطور العسكري وغيرها [1].

ومن ثمّ فإن علماء السياسة قدموا اتجاهات مختلفة لتعريف القوة، بوصفها أحد المطالب الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وذلك من خلال استخدام الوسائل العسكرية وغيرها من الموارد لإجبار الدول الأخرى على القيام بما تمليه سياسة الدول الفاعلة من وجهة نظر المدرسة الواقعية

من أهم هذه التعريفات ما يلي[2]:

اتفق أغلب الباحثين في ميدان العلاقات الدولية على أن القوة: تعنى القدرة على التحكم والتأثير في سلوك الآخرين من الوحدات الدولية الأخرى بما يخدم مصالحها، أو تحقيقا للأهداف التي تسعى إليها، لهذا عرف البروفيسور"جوزيف ناي" Joseph Nye" القوة بأنها: القدرة على التأثير في المحصلات التي تديرها وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة.

كما تعنى امتلاك الدولة لمصادر مادية أو غير مادية، مثل هيكل القوة العسكرية ومهارات القيادة، والمصادر الطبيعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، وهي تعد دلائل على قوة الدولة وقدرتها، ويمكن التطرق إليها بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

1- المصادر الطبيعية للقوة:

تتمثل في السكان والأقاليم ومقدراتها الطبيعية، فرضت هذه المصادر أهمية اتساع المساحة الجغرافية للدولة وبقدر ما تكون هذه مصدرا للقوة، قد تكون من ناحية أخرى مصدرا للضعف لدولة أخرى، فقد يمنح الموقع المميز، مزايا تجارية، وقد يشكل مصدرا للتهديد لأمنها، فدولة مثل "دولة ليبيا" مثلا يشكل

1 – سيف الهرمزي, **مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير**(سياسات عربية,العدد32, مايو,2018م) ص124.

2 – إيمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية**، مرجع سابق ذكره، ص17.

البحر الأبيض المتوسط معبرا وحيدا ومهما لصادراتها النفطية، ومن ناحية أخرى تشكل الصحراء المتاخمة لمنطقة الساحل الإفريقي مصدرا للقلق والتهديد لأمنها.

2- المصادر الاقتصادية للقوة:

تشمل التقدم الصناعي والتقني، حيث تُعدّ الدول الصناعية الكبرى في عالمنا اليوم الأكثر تطورا ونفوذا من الدول التي تفتقر لمثل هذه التقنيات، كما زاد التطور الصناعي والتقني من قوة الدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية [1].

3 - المصادر العسكرية:

تعد القوة العسكرية أهم معيار لقياس القوة، وتتمثل في كل الوسائل العسكرية الجوية والبحرية والبرية، وتعد الفاعل الأكبر، حيث يعد عالم الاجتماع الفرنسي " ريمون أرون" أن الأداة العسكرية هي الفاعل الأكبر في القوة، إلا أنه مع التطور المجتمعي أصبح من الضرورة الجمع بين مختلف عناصر القوة الملموسة وغير الملموسة من أجل تحقيق القوة الشاملة [2].

ثانياً: أنواع القوة وخصائصها

"القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت، يتكون من عناصر متغيرة مادية أو غير مادية مترابطة بعضها مع بعض، كما أن القوة شيء نسبي تقيس قوة الدولة بالمقارنة بقوة الدول الأخرى، وأحياناً توجد بعض الدول الصغيرة التي تمتلك قوة تجبر الدول الكبرى على تغيير سياستها وفقا لسياسة الدولة الصغيرة"[3].

والقوة النسبية هي في حالة صراع دائم، ويرجع ذلك إلى أن حالة الاتزان الدولي ما هي إلا حالة مؤقتة بسبب الحركة الشديدة التي تتمتع بها التفاعلات الدولية، ويرجع ذلك إلى حالة التغير المستمر في مقومات القوة وإمكاناتها، والتغير في الأهمية النسبية لأي من هذه الإمكانات لذا دعا بعض المفكرين

---

1 - منير على بوحمالة، **وسائل توظيف القوة الناعمة، المجلة** العلمية للأبحاث والنشر العلمي (العدد 39، يونيو 2022م)، ص58

2 - إيمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص20.

3 - شيماء عويس أبوعيد, **القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية**, المعهد المصري للدراسات,PM8.29, 2023/12/17م متوفر على: https://eipss-eg.org.

إلى القول بأن قوة الدولة لا تتضح إلا بوجود تفاعل دولي فليس بالإمكان أن نقول الدولة **(أ)** دولة قوية، والدولة **(ب)** دولة ضعيفة، وإنما كل طرف يكتسب درجة من القوة النسبية لوزن قوة الطرف الآخر. فالقوة في هذا السياق فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى، وغياب سلطة عليا، الأمر الذي فرض على الدول السعي بشتى الوسائل إلى وضع مصادر القوة لكونها الأهم لأمنها، وتحقيق مصالحها فهي ليست هدفا ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير الذي يضمن تحقيق أهداف الدولة في إطار مصالحها القومية[1].

من ثم فإن من أهم خصائص القوة ما يلي:

1- القوة جوهر العلاقات الدولية، كما هي السلطة جوهر السياسة القومية.

2- القوة ليست هدفا بحد ذاتها ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير لتحقيق مصالح الدولة.

3- القوة تتصف بندرتها، فالدول مهما ملكت من قوة فإنها تحرص على ما تملكه، وتحاول عدم تشتيت جهودها.

4- تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار من جهة ثانية، واللجوء إلى القوة هو الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية[2].

5- القوة مفهوم متغير الأبعاد، فالقوة القومية للدولة تعتمد على جملة من المعطيات والعوامل، وهذه المعطيات قد تتغير بشكل مستمر، إلا أن وزن كل منها وأهميته في الإطار العام لقوة الدولة متغير أيضا وبشكل مستمر من فترة زمنية إلى أخرى[3].

- أنواع القوة:

1- القوة الصلبة Hard power:

---

1 - إيمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية**, مرجع سابق ذكره, ص21.

2 - باسل خليل خضر، **أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية** (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد, جامعة الأزهر, غزة, 2014م)، ص 24.

3 - إيمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية**, مرجع سابق ذكره, ص21.

تأتي القوة الصلبة في هذا الاتجاه الذي يعد أن القوة هي الإكراه والإجبار، وتعتمد بشكل أساس على القوة العسكرية، وقد سيطر هذا المفهوم على أدبيات العلاقات الدولية لفترة طويلة وذلك من خلال كتابات الواقعيين والتي تأثرت بغلبة الطابع الصراعي في العلاقات بين الدول من أجل امتلاك القوة، فتناولت النزاعات والحروب في القرن التاسع عشر، ثم برزت القضية المحورية في القرن العشرين وهي الحرب الباردة، حيث تميزت العلاقات بين القطبين الرئيسين في النظام الدولي، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالطابع الصراعي، وكان سباق التسلح أحد الوسائل الأساسية لإدارة الصراع بينهما بدءا من الأسلحة التقليدية ووصولا للأسلحة النووية[1].

2- القوة الناعمة Soft power:

رفضت المدرسة الليبرالية افتراضات المدرسة الواقعية، حول فكرة أن الدولة هي المحدد الرئيس للسياسة الدولية، مبررة ذلك بتنامي أدوار الفاعلين الجدد، الذين لعبوا دورا لا يمكن تجاهله في التأثير في سلوك الدول بجانب تزايد أهمية العلاقات العابرة للقوميات، التي استطاعت التأثير في سياسات الدول الخارجية، وسلوكها، وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك نتيجة الاعتماد المتبادل أو من خلال تغيير توجهات سياستها الخارجية [2].

لذا فإن نهاية الحرب الباردة والتطور التكنولوجي والتسابق ما بين قطبي النظام العالمي الذي تجلى في استخدام أدوات الإقناع والدبلوماسية السياسية والاقتصادية وتوظيف الأبعاد الثقافية والإبداعية، فالقوة الناعمة تشير إلى توظيف ما أمكن من الطاقة السياسية، بهدف السيطرة على السلوك واهتمامات القوى السياسة الأخرى المستهدفة، من خلال وسائل ثقافية وأيديولوجية [3].

3- القوة الذكية Smart power:

يقدم البروفيسور "جوزيف ناي" Joseph Nye" تعريفا للقوة الذكية: بأنها القدرة على الجمع ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في إستراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين، وتعتمد هذه الإستراتيجية على

---

1 – صباح عبد الصبور عبد الحي، **استخدام القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية** (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة ,2000م)، ص22.

2 – مرجع سبق ذكره.

3 – منير على بوحمالة, **وسائل توظيف القوة الناعمة**, مرجع سبق ذكره, ص63.

خمسة عناصر تتمثل في (تحديد الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة الموارد المتاحة، ومعرفة الأهداف والأولوية المراد التأثير فيها، وأي نوع من القوة سيتم الاعتماد عليه) [1]

ويعرفها من ناحية أخرى المفكر"أرنست ويلسون" Wilson Ernest "على أنها: قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط التي يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية:

- إن الهدف من ممارسة القوة الذكية لا يمكن أن يتحقق دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانات المتاحة، فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإدارة والقدرة على تحقيقها.
- السياق الإقليمي والدولي الذي ستحقق الأهداف في نطاقه.
- الأدوات التي ستستخدم بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها [2].

(فالفاعل بحاجة إلى إدراك مخزون الدولة من الأدوات والإمكانات ونقاط القوة ونقاط الضعف والقيود على مقدرات القوة. فالقوة الذكية ليس فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل القدرة على تحديد وقت استخدامها وأي نوعي القوة يفضل استخدامه في الموقف، والقدرة على تحديد متى يدمج بينهما وكيف يدمج. فالاتجاه المركب لتفسير القوة من خلال القوة الذكية يعنى التعامل مع عناصر القوة الناعمة والصلبة ليس على أساس كونهما منفصلين بل على التعامل معهما كلهما والتعامل مع التداخل القائم بينهما) [3].

المبحث الثاني: قياس القوة في علم العلاقات الدولية:

لتقدير وقياس القوة يلزم بطبيعة الحال، تحليل مكوناتها، وتحديد عناصرها الأولية وهذا ما اجتهد فيه عدد من المفكرين، والمهتمين بهذا المجال، واستنبطوا مناهج وأساليب مختلفة بغية الوصول إلى أفضل

1 – باسل خليل خضر, **أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية**, مرجع سبق ذكره, ص 20.

2 – يمنى سليمان, **القوة الذكية المفهوم والأبعاد, دراسة تأصيلية**, المعهد المصري للدراسات ,2023/12/17,PM9.00م,متوفر على: https://eipss-eg.org

3 – المرجع السابق نفسه.

صيغة متكاملة، في ظل التطورات المتلاحقة في مؤشرات قياس قوة الدول على المستوى الدولي، ومن ثم يتناول هذا المبحث المحاولات المطروحة من قبل العلماء لقياس قوة الدولة بما يتلاءم مع موضوع الدراسة.

أولاً: الدراسات العربية والغربية لقياس القوة.

- **الدراسات العربية:**

ويمكن تصنيف المساهمات العربية إلى ثلاث مدارس فكرية تتمثل في الآتي [1].

1. مدرسة العلاقات الدولية School of International Relations:

تنصرف هذه المدرسة إلى العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية دون الاجتهاد في محاولة قياس هذه العوامل باستثناء دراستين الأولى: للدكتور محمد السيد سليم" الذي طرح إمكانية قياس قوة الدولة بثلاثة أبعاد تندرج في إطار العوامل المادية وهي: مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية، ومؤشرات القدرة العسكرية، ومؤشرات القدرة على استخدام هذه الموارد، والدراسة الثانية للواء/ أحمد فخري، وهي تطوير لمعادلة " رأي كلاين Ray.S.Cline"

2. مدرسة الاقتصاد السياسيSchool of political economy :

تتمثل في مساهمات عدد من المفكرين من أمثال: د. إبراهيم العيسوي، د.على نصار، د.مدحت حسنين، وقد قدم هولا المفكرون دراسات تتجاوز الجوانب الاقتصادية إلى معايير سياسية واجتماعية لمؤشرات الوفاء بالاحتياجات الأساسية .

3. مدرسة الفكر العسكري Military school of thought:

يعد "أكرم دروديري" والأستاذ" محمود عزمي" من أبرز مفكريها وقد ركّزا على المقومات العسكرية لقوة الدولة، واعتمدت الدراسات الخاصة بهما على الطابع الكمي، ويرى أنصار هذه المدرسة بأن توازن القوى ما بين الدول يقوم بالأساس على توازن القدرات العسكرية " وبصفة عامة تعد إسهامات المدرسة العربية في مجال قياس قوة الدولة قليلة للغاية ونذكر منها في هذا السياق دراستين تتمثلان في الآتي:

1 – أحمد يوسف محمد عبد النبي, **القوة الشاملة للدولة "مناهج تحديد عناصرها وطرق قياسها"** مجلة بحوث الشرق الأوسط (العدد السابع والخمسون, الجزء الأول, سبتمبر ,2020م) ,ص295.

أ. مساهمة الدكتور"السيد محمد سليم" Mr. Mohamed Salim:

تعد مساهمة الدكتور" السيد محمد سليم" من أبرز هذه المساهمات في هذا السياق وذلك من خلال استنادها إلى قياس الجوانب الموضوعية"Objective aspects" لقوة الدولة من خلال عدة أبعاد وتتمثل هذه الأبعاد في الآتي:

(مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية**)** و **(**مؤشرات القدرة على استعمال الموارد**)** **(**مؤشرات القدرة العسكرية**)** وهذا القياس يتم بالمقارنة مع الدول التي تدخل مع الدولة الخاضعة للقياس.

وذلك عن طريق تحديد هذه الدول والحصول على البيانات الأساسية، ثُمّ يُحتسب متوسط قيمة المؤشر الواحد بقسمة مجموع القيم على عدد الدول، وتحدد أكبر قيمة وأقل قيمة من خلال تطبيق الصيغة التالية على قيمة المؤشر الواحد لكل دولة[1].

(قيمة المؤشر بالنسبة للدولة – متوسط قيمة المؤشر) على (الفرق بين أكبر قيمة وأقل قيمة)

بطبيعة الحال يمكن أيضا تجميع كل مجموعة فرعية من المؤشرات على حدة، أي تجميع المؤشرات المتعلقة بالقوة العسكرية أو تلك المتعلقة بامتلاك الموارد، وهكذا.

ويمكن القول بان أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج تتمثل في الآتي:

- إن الوحدات الدولية لا تمتلك دائما القدرة على استخدام مواردها، فهناك فارق ما بين الملكية القانونية لمورد ما، والسيطرة الفعلية عليه.
- إن هذا المنهج لا يحدد ما هي أنواع الثروات التي يمكن تعميمها في قياس عام للقوة، كما أن هناك بعض الموارد يصعب قياسها، حيث يصعب التمييز هنا بين القوة الراهنة استنادا إلى الموارد الظاهرة والقوة الكامنة التي لا يمكن التعرف عليها إلا في حالة استخدام القوة فعليا.
- إن هذا المنهج يتجاهل التعامل مع ظاهرة العمل الجماعي في العلاقات الدولية والتحالفات بين الدول وقدرة الدولة على استثمار وتوظيف موارد حلفائها.

1 – جمال زهران, **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**, مرجع سبق ذكره, بيروت,2006م, ص36.

ب – مساهمة الدكتور"جمال زهران "Jamal Zahran :

تعد مساهمة أستاذ العلوم السياسية الدكتور" جمال زهران" إحدى المساهمات المتميزة في هذا المجال التي استندت إلى منهجية دلفي **Delphi Technique** التي تعد منهجا لتنظيم الاتصالات ما بين مجموعة من الخبراء لمعرفة آرائهم حول موضوع معين بهدف تنظيم الإجماع حوله وصقله وزيادته. كما أنها طريقة يمكن تطبيقها على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي، [1] حيث قسم الدكتور" جمال زهران" العوامل إلى نوعين، عوامل مادية Physical factors، وهي مسح الموارد والإمكانات المتاحة والكامنة، وعوامل معنوية Moral factors، التي هي تعبير عن قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد بكفاءة، وتعد العوامل المعنوية آليات لتفجير الطاقات والإمكانات وتحويلها إلى واقع حي ملموس وخلاق[2].

حيث قسمت العوامل المادية إلى أربعة عوامل وقسمت العوامل المعنوية إلى ثلاثة عوامل مبينة كالآتي: العوامل المادية الرئيسة هي (الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والقدرة الاتصالية) أما العوامل المعنوية فتشمل (الأهداف الإستراتيجية، الإرادة الوطنية، والقدرة الدبلوماسية) وذلك وفق المعادلة الآتية:

القدرات المدركة للدولة = (الكتلة الحيوية+ القدرة الاقتصادية+ القدرة العسكرية +القدرة الاتصالية) × (الأهداف الإستراتيجية+ الإرادة الوطنية+ القدرة الدبلوماسية)

حيث تم رُتّبت العوامل الرئيسة وعناصرها الفرعية بعد الاستعانة بخبراء في الإستراتيجية العسكرية وأساتذة متخصصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والجغرافيا السياسية وأكاديميين وصحفيين، كما حُدّدت العناصر الفرعية لكل عامل وتتضمن عددا من المؤشرات بلغت (**84**) مؤشرا موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (2) عدد العناصر والمؤشرات*

1- د.ن, **القوة الشاملة للدولة وحساباتها**, موسوعة مقاتل في الصحراء,2024/3/1, PM7.44م, متوفر على: http://www.moqatel.com

2 – جمال زهران, **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**, مرجع سبق ذكره, ص67.

* **تتحدد العناصر المادية الرئيسية والفرعية** في الآتي: القدرة الحيوية, القدرة الاقتصادية, القدرة العسكرية, القدرة السياسية **ومؤشراتها كالآتي: (1- الكتلة الحيوية:** تنقسم الكتلة الحيوية إلى مجموعتين, الخصائص السكانية, والوجود الإقليمي)**(2- القدرة الاقتصادية:**

م	العنصر الرئيس	العنصر الفرعي	عدد	عدد المؤشرات
1	القدرة الاقتصادية	–	–	21موشرً
2	القدرة العسكرية	–	–	16موشراً
3	القدرة الاتصالية	–	–	7 مؤشرات
4	القدرة الحيوية	الوجود القومي الخصائص البشرية	4 12	16 مؤشراً
5	القدرة السياسية	–	–	6 مؤشرات
6	الإرادة القومية	**الأهداف السياسية** القيادة السياسية القاعدة العلمية	4 8 4	16موشرً
7	القدرة الدبلوماسية	–	–	مؤشران
8				
الجملة				84

المصدر: جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006م، ص84.

ومن ثم فإن دراسة د.زهران، تقوم على أسس عدة مهمة وباتباع الخطوات التالية [1]:

1- تصنيف كل المعلومات المادية والمعنوية* والمبينة بالجدول السابق بوحدات مشابهة داخل كل عنصر على حدة، مثلاً المساحة بالكيلومتر مربع، وعدد السكان بالمليون مثلاً.

ومن أهم مؤشراتها: حجم الناتج المحلي الإجمالي (GNP)- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي- القاعدة الصناعية - معدل النمو السنوي للإنتاج - حجم إنتاج مصادر الطاقة - حجم احتياطي مصادر الطاقة) **(3-القدرة العسكرية:** ومن المؤشرات الدالة عليها: القاعدة الصناعية العسكرية -القدرة النووية والكيماوية -حجم القوات المسلحة_ حجم ونوعية الأسلحة التقليدية) **(4-القدرة الاتصالية:** ومن بين هذه المؤشرات: مدى امتلاك الدولة لأقمار صناعية- نسبة عدد الحاسبات إلى عدد السكان-إضافة إلى نسبة الهواتف والراديو, والتلفزيون إلى عدد السكان) المصدر: جمال زهران, **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**, مرجع سبق ذكره, ص ص (70الى78).

1 - مرجع سبق ذكره، ص 85.

* تتحدد العناصر المعنوية ومؤشراتها من الآتي: **(أولا: الإرادة القومية**, وتتمثل عناصرها الفرعية من, القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية كدرجة الاستجابة لاحتياجات الشعب الأساسية **–** والأهداف الإستراتيجية, مثل درجة الاعتماد على الذات- حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي, مثال نسبة الإنفاق على البحث العلمي وعدد العلميين والمهندسين بالإلف) **(ثانيا:القدرة الدبلوماسية** , مثل

2- تجميع المؤشرات الفرعية داخل كل عنصر فرعي لأي عنصر رئيس، مثلاً إنتاج الطاقة من البترول والغاز، يُحسب كل مؤشر بالطريقة التي ستوضح لاحقا بعد ذلك تجمع معاً داخل العنصر الخاص بها.

3- إعطاء قيمة معيارية لكل عنصر بالمقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة لإمكانية ترتيبها وهذا يتم وفق المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة المعيارية للعنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر الفعلية (ح ر) ـ المتوسط الحسابي (ح)}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مجموع (ح ر ـ ح)2}}{\text{عدد الوحدات (دول الدراسة) (ن)}}}$$

4- يُعاد ترتيب القيمة المعيارية للعناصر وفقا للترتيب التنازلي، أي الأكبر هو الأقوى وذلك بطرح أصغر الأرقام من رقم (-4) ثم جمع الناتج إلى جميع الأرقام المعيارية بحيث يُلغى الرقم السلبي وتتحول كل القيم إلى أرقام إيجابية.

5- تضرب القيمة المعيارية للعنصر بعد إعادة ترتيبه × الوزن النسبي المقابل له الذي استخلص من واقع الخبراء بحسب منهجية هذا الأسلوب.

6- تجمع كل العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيس على حدة سواء في جانب العوامل المادية أو المعنوية لتصبح أمام الباحث مجموعة من الأوزان لكل عنصر رئيس على حدة ولكل دولة على حدة [1].

7- المعادلة المطروحة بعد الخطوات السابقة تكون كالآتي:

حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأخرى لدى الدولة (تمثيل داخلي – حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (تمثيل خارجي)

ثالثا: القدرة السياسية, مثل: الاستقرار السياسي وغياب العنف – كفاءة الحكومة – كفاءة البرلمان – مستوى الحريات العامة المتاحة

المصدر: جمال زهران, **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**, مرجع سبق ذكره, ص ص (25-53)

1- د.ن, **القوة الشاملة للدولة وحساباتها**, موسوعة مقاتل في الصحراء,2024/3/1, PM7.44م, متوفر على:
.http://www.moqatel.com

القوة الشاملة = (مجموع أوزان العوامل المادية) × (مجموع أوزان العوامل غير المادية)
أي أن القوة الظاهرة للدولة =[(و. ق+ و.ع+ و. ت+ و. ح)×(و. س+ و.أ + و. د)]
الجانب الأول: (ق = القدرة الاقتصادية) – (ع = القدرة العسكرية) – (ت=القدرة الاتصالية)– (ح = الكتلة الحيوية)
الجانب الثانى: (س= القدرة السياسية) – (أ = الإرادة الوطنية) – (د= القدرة الدبلوماسية)

8- يتم حساب الوزن النسبي للقوة الظاهرة لكل دولة من دول الدراسة على حدة وذلك وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (3)

م	الدولة	العوامل المادية				×	العوامل المعنوية			=	الإجمالي العام للوزن
		و.ق	و.ع	و.ت	و.ح	المجموع	و.س	و.أ	و. د	المجموع	
1											
2											

المصدر: جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006م، ص87.

بعد ذلك تُرتّيب الدول محل الدراسة وفق هذا الأسلوب ترتيبيا تنازليا بحيث إن الدولة التي تحصل على أكبر وزن هي الأكثر قوة[1].

9- طريقة حساب الانحراف المعياري، وهو أمر مهم وفقا لهذا الأسلوب بغية توضيح مضمون المعادلة وكيفية تطبيقه أو كيفية القياس وتتلخص الطريقة فيما يلي:

يقصد بالانحراف المعياري "Standard deviation": أن انحراف القيم على المتوسط الحسابي عن المتوسط الحسابي يكون أقل ما يمكن، ومن ثم يمكن تعريفه بأنه عبارة عن مجموعة مربعات الانحرافات

1 – جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**, مرجع سبق ذكره ,ص87.

عن المتوسط الحسابي مقسوما على عدد المفردات، ويوضع خارج القسمة تحت الجهاز التربيعي، فينتج الانحراف المعياري، ويمكن توضيح خطوات الانحراف المعياري كما يلي [1]:

الخطوة الأولى: حساب المتوسط الحسابي الناتج من تجميع أرقام المفردات (وحدات/الدول) (وقسمتها على عدد المفردات (مفردات/ الدول).

الخطوة الثانية: إيجاد انحراف القيمة عن المتوسط الحسابي لكل دولة.

الخطوة الثالثة: تربيع الانحرافات, **أي ضرب كل انحراف لكل مفردة عن المتوسط الحسابي في نفسه, أي في رقم الانحراف نفسه.**

الخطوة الرابعة : تجميع مربعات الانحراف لجميع مفردات الدراسة.

الخطوة الخامسة: قسمة مجموع مربعات الانحرافات على عدد المفردات

الخطوة السادسة يُوجد الجذر التربيعي "The square root " لحاصل قسمة مجموع مربعات الانحراف على عدد المفردات (الدول) كما يوضحها القانون التالي :

الانحراف المعياري = مجموع مربعات الانحراف (ح)2
عدد مفردات (الوحدات) ن

$$P.P. = (C+E+M+I) \times (S+W+D)$$

حيث:

PP = القوة المدركة الشاملة (إجمالي القوة الوطنية) Perceived Power

C = الكتلة الحيوية Critical Mass

E = الكتلة الاقتصادية Economic Capability

M = القدرة العسكرية Military Capability

1 – SAHRI Mohamed , **مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها**، الموسوعة الجزائرية،PM12.30, 2024/1/10م متوفر على: https://www.politics-dz.com.

2 – كمال الأسطل، **الحساب السياسي وكيفية حساب القوة القومية للدولة**، مدونة شخصية،2024/7/1,PM8.00م,متوفر على: http://k-astal.com.

3 – سيد غنيم، **ليس بالسلاح وحده تقوم الدول.. كيف نقيس قوة مصر الشاملة**، المصري اليوم,2024/7/1,PM8.50م متوفر على: https://www.almasryalyoum.com

I = قدرة ممارسة النفوذ دوليا وإقليميا Image (Influence)

S = الهدف الاستراتيجي للدولة Strategic Purpose

W = الإرادة القومية Will to pursue national strategic

D = القدرة الدبلوماسية Diplomacy Capability

ويرى اللواء "سيد غنيم" Ghonim Syed استشاري الأمن القومي والدفاع بأبي ظبي في هذا السياق أن هذا النموذج يدرس كل قدرة موضحة من كل جوانبها، في منظور إقليمي متكامل وظهور أبعاد الأمن القومي كاملة والتي تتحول إلى قيمة حسابية تهيئ مفرداتها التفصيلية دراسة وافية تحدد السياسات المتخصصة لكل بعد، والاستراتيجيات المتخصصة النابعة من السياسات، ويصوغ صانعو القرارات الاستراتيجية الوطنية، على أساس حسابهم للقوى الوطنية الشاملة وسياسات الأمن الوطني لها. وتقوم بتلك الحسابات جهات رصد دولية متخصصة تحدد بها قدرات القوة الشاملة لكل دولة، وترتب الدولة بناء عليها إقليميا في الأساس لضمان وحدة وثبات المعايير، ولكنها لن تكون على درجة كبيرة من الدقة لصعوبة تقييم بعض العناصر المهمة والمشتركة في المعادلة الحسابية"[1].

- **الدراسات الغربية.**

هناك تباينات بين علماء السياسة بشأن قياس قوة الدولة، بناء على اختلافهم في ماهية العناصر أو المكونات التي تحدد قوة الدولة ومكانتها العالمية، ويمكن تصنيفها إلى مساهمات لقياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية Physical factors ومن أبرز رواد هذا الاتجاه العالم "جورج مودلسكي" George Modelski، الذي حدد عددا من المؤشرات، وهي كالآتي:

(النفقات العسكرية، وحجم القوات المسلحة، والدخل القومي والسكان) ويفترض هنا بأن لدى الدولة السيطرة الكاملة على ثرواتها [2].

1 – المرجع السابق نفسه.

2 – جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الاتجاه الثاني لقياس قوة الدولة يجمع ما بين العوامل المادية والعوامل المعنوية، وهو منهج يهتم بدمج العناصر المادية والمعنوية معا في معادلة شاملة من بينها معادلة " ديفيد ويلكنسون Wilkinson David o.، **والذي حدد ثلاثة أبعاد رئيسة لقوة الدولة وهي:**

الأساس الجيوديمغرافي Geodemographic basis من حيث الموقع والسكان والموارد، والوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، والقدرة على العمل الجماعي Teamwork اجتماعيا وأخلاقيا ومعنويا وسياسيا.

إضافة إلى إسهامات أخرى مميزة في هذا المجال ومنها مساهمة العالم "ريتشارد موير RICHARD MUIR" الذي يرى **أن** الناتج القومي الإجمالي هو أفضل مؤشر لقياس قوة الدولة، ولذلك تكون العلاقة بين إجمالي الناتج القومي ومساحة الدولة وتعداد السكان هي مقومات قوة الدولة الشاملة.

بالإضافة إلى إسهامات المفكر الألماني" فوكس"FYCKS الذي استخدم معادلة لحساب القوة الشاملة للدولة والتي تعتمد على عنصرين وهما: (الناتج القومي والقوة البشرية) من خلال المعادلة الآتية [1]:

$$\text{POWER} = P\sqrt{B} \quad \overline{\text{ق} = \text{ج}\sqrt[3]{\text{س}^3}}$$

وإذا كان المفكر الألماني" فوكس"FYCKS" قد حصرها في عنصرين فإن "هانز مورجنثاو" " Hans Morgenthau " قد وسعها في تسعة عناصر لا بد من اعتبارها عند النظر إلى قياس قوة الدولة وهي: (العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، والاستعداد العسكري، والسكان، والشخصية القومية، والروح المعنوية, ونوعية الدبلوماسية, ونوعية الحكم) .

أما عالم السياسة "كينث والتز" Kenneth Walt وأبرز منظري المدرسة الواقعية فإنه يحدد خمسة معايير مختلفة لقياس قوة الدولة ويمكن حصرها في الآتي:

1- د.ن, **القوة الشاملة للدولة وحساباتها**، موسوعة مقاتل في الصحراء PM7.44 ،،2024/3/1م، متوفر على: http://www.moqatel.com.

(عدد السكان، والامتداد الجغرافي، والموارد الطبيعية التي تحوزها الدولة، ووضعها الاقتصادي، واستقرار نظامها السياسي، وقوتها العسكرية) في حين يرى المفكر البريطاني، بول كينيدي"Poul Kennedy*" أن عوامل القوة في القرن العشرين تكمن في: (حجم السكان، ومستوى التمدن والمستوى الصناعي، واستهلاك الطاقة، وحجم الناتج الصناعي والقوة العسكرية)[1].

وأيآ كانت التباينات بين العلماء بشأن العناصر التي تندرج في مكونات قوة الدولة، فإن الأهم هو كيفية تحويلها إلى مؤشرات يمكن قياسها كميا "Quantitative"للتعرف على مدى قوة الدولة ومكانتها في النظام الدولي وتعد محاولة العالم "راي كلاين" والذي طرح معادلة لقياس قوة الدولة تجمع ما بين العناصر المادية والمعنوية من أبرز المحاولات الغربية والذي حاول الخروج من منطق التجريد النظري لتلك العناصر إلى وضع أوزان نسبية تقديرية لكل عنصر من عناصر القوة[2].

أ- أسلوب راي كلاين Ray.S.Cline [3]

يعد هذا الأسلوب من أبرز الأساليب في تحليل القوة الشاملة للدولة وقياسها على أساس جمع العناصر الملموسة في جانب، ثم ضربها في محصلة العناصر غير الملموسة لتعظيم العناصر، طبقا لمدى نجاحها في توظيف العناصر الملموسة وإدارتها أو التقليل من فاعليتها.

---

* بول مايكل كينيدي (ولد في 17يونيو 1945م) وهو مؤرخ بريطاني متخصص في تاريخ العلاقات الدولية والقوة الاقتصادية والإستراتيجية الكبرى، قام بنشر كتب بارزة عن تاريخ السياسة الخارجية البريطانية، وهو يشدد على قاعدة القوة الاقتصادية المتغيرة التي تدعم القوة العسكرية البحرية، مشيرا إلى أن انخفاض القوة الاقتصادية يؤدي إلى تخفيض الوزن العسكري والدبلوماسي (المصدر: يحيى السيد عمر، القوة التركية الناعمة" مقومات الصعود في العلاقات الدولية (2019م)

1- يحيى السيد عمر، **القوة التركية الناعمة "مقومات الصعود في العلاقات الدولية"** ط1, دار الأصول العلمية، إسطنبول,2019م, ص64.

2 – المرجع السابق نفسه، ص65

3 – جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره, ص 38.

وتعتمد على رؤية عناصر القوة الشاملة الخمسة وهي العناصر الملموسة وتشمل (الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية) والعناصر غير الملموسة وتشمل (الهدف الاستراتيجي، والإدارة الوطنية) [1] .

$$PP= (C+E+M) \times (S+W)$$

(الكتلة الحرجة + القدرة الاقتصادية+ القدرة العسكرية) ×(الهدف الاستراتيجي+ الإدارة الوطنية)

- القدرة المدركة الشاملة = Perecivep Power = PP
- الكتلة الحيوية =Critical Mass = C
- القدرة الاقتصادية =Economic Capabilty =E
- القدرة العسكرية =Military Capability = M
- الهدف الاستراتيجي =Strategic Purpose =S
- الإدارة الوطنية =Will To Pursue National Strategy = W

وقد قام "كلاين " بإعطاء أوزان لكل قدرة من القدرات على أن يكون التقييم الإجمالي من (1000) درجة مبينة كالآتي: القدرة المدركة (1000)=[الكتلة الحيوية (100) + القدرة الاقتصادية (200) + القدرة العسكرية (200)] ×[الهدف الاستراتيجي(1)+ الإرادة الوطنية (2)]

محددات معادلة كلاين وإطارها:

(1) الكتلة الحيوية: حيث قام بإعطاء الأرض (50) نقطة (وقام كذلك بتحديد الدول التي تزيد مساحتها على (50) ألف كم2، وبلغ عددها (89) دولة، أما باقي الدول التي تقل مساحتها عن (50) ألف كم2 فلا يوجد لها وزن نسبي. إلا أنه أضاف (5) دول أخرى تقل مساحتها عن (5000) كم2 نظرا لموقعها

1 – SAHRI Mohamed, **مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها**, الموسوعة الجزائرية,PM12.30, 2023/12/31م متوفر على: https://www.politics-dz.com.

المتميز وأهميتها الإستراتيجية، وبذلك وصل عدد الدول التي قُيّمت إلى (94) دولة. كما قام بإضافة (10) نقاط ميزة لبعض الدول التي لها أهمية إستراتيجية.

(2) القدرة الاقتصادية: حيث قام بإعطاء هذه القدرة (200) نقطة، وحدد عناصرها في الآتي:

الطاقة (Energy)، الناتج القومي (Trade), التجارة العالمية (GNP), الغذاء (Food) , الإنتاج الصناعي (Industry),المعادن (Minerals),حيث قام بحساب وزن نسبي للدولة التي يصل ناتجها القومي (10) بلايين دولار فأكثر فترة الدراسة وحدد (20) نقطة وزناً نسبياً لكل عنصر من العناصر الخمسة الباقية (الطاقة . المعادن . الإنتاج الصناعي . الغذاء . التجارة).

(3) القدرة العسكرية: قام بقياس القدرة العسكرية من خلال القدرة النووية (100) نقطة، والقدرة العسكرية التقليدية وخصص لها (100) وقد قام بقياس القدرة النووية من خلال ثلاثة أساليب:

– **الأسلوب الأول:** حساب القوة المساوية لها من المادة المتفجرة (ت.ن.ت) بالكيلو طن أوالميجا طن.

– **الأسلوب الثاني:** هو اعتبار أن وحدة القياس هي ما أطلق عليه المكافئ والذي يساوي (واحد ميجا طن)، وتحسب القدرات بالنسبة والتناسب.

– **الأسلوب الثالث:** وهو حساب ما يمكن قذفه أي مجموع أحمال القاذفات والصواريخ.

أما القدرة العسكرية التقليدية فقد قيست من خلال تعداد القوة البشرية الموجودة بالخدمة العاملة، والتي تعتمد على أربعة عناصر فرعية وهي (نوعية القوة البشرية – فاعلية الأسلحة– الإمداد بالمؤن والاحتياجات – نوعية التنظيم)

(4) الإستراتيجية القومية – الإرادة القومية: وحدد لها (2 نقطة) وعدّها من الأمور الحاسمة، فالإستراتيجية القومية حدد لها وزنا نسبيا (1) صحيح، ويعتمد على مدى وجود خطط إستراتيجية. أما فيما يخص الإرادة الوطنية، فقد حدد لها وزناً نسبياً (1) صحيح، ولها ثلاثة عناصر فرعية، وهي: [مستوى التماسك الوطني (0.33) قوة القيادة الوطنية (0.33) مدى تحقيق وملاءمة الإستراتيجية للصالح الوطني (0.33)][1].

1 – المرجع السابق نفسه.

لذا تعد معادلة "**راي كلاين Ray.S.Cline** " من المعادلات المتميزة في حساب القوة الشاملة للدولة وتعد معظم المعادلات التي استخدمت بعدها تطويرا لهذه المعادلة، على الرغم من بناء "راي كلاين" منهجه في تقييم القدرات الشاملة للدولة وحسابها من منظور عالمي إبان الحرب الباردة بوصف الولايات المتحدة هي إحدى القوتين، وأن معظم الأوزان النسبية للعناصر المختلفة للقدرات تكاد تكون هي الأوزان المعيارية التي يقيس على أساسها باقي دول العالم.

كما وضع "كلاين" معايير خاصة بالقوة البشرية والمساحة والقوة العسكرية، الأمر الذي أخرج الكثير من الدول العربية من التقييم بهذا الأسلوب[1] الأمر الذي جعل عددا من الموسوعات العلمية مثل (موسوعة مقاتل في الصحراء) ودراسة SAHRI Mohame المنشورة (بالموسوعة الجزائرية) والمشار إليها سابقا، إلى اعتبار الدراسة التي أجراها " نبيل فواد Nabil Fawad " هي أفضل أسلوب لقياس قوة الدولة، التي تتفق مع الإطار العام لمعادلة "راي كلاين" "والدكتور "جمال زهران" من ناحية، وتختلف معهم في ما هي العناصر الملموسة وغير الملموسة من ناحية أخرى، إذ أضافت دراسة "نبيل فواد" أبعاداً أخرى للعناصر غير الملموسة مثل القدرة التكنولوجية، وقدرة الإعلام والمعلومات، ولم يغفل عند حساب القدرة العسكرية الأسلحة فوق التقليدية:(كيماوية– بيولوجية).

حيث عمد الباحث إلى إعادة عرضها للقارئ الكريم وتنظيمها في جداول كما نقلت من المصدرين السابقين دون أية إضافات باستثناء ضبط بعض نسب المؤشرات حتى تتوافق مع الوزن النسبي للقدرة على اعتبار هذه الدراسة استطلاعية تهدف إلى عرض أفضل معادلات القوة، وأنجحها ويمكن من هنا عرض أسلوب "نبيل فواد Nabil Fawad الذي استخدام المعادلة التالية كونها وفرت أكبر قدر ممكن من العناصر والمؤشرات[2].

القوة الشاملة الظاهرة = (مجموع القدرات الملموسة) ×(مجموع القدرات غير الملموسة)

1– د. ن, **القوة الشاملة للدولة وحساباتها**, موسوعة مقاتل في الصحراء, 2024/3/1, PM7.44م, متوفر على: http://www.moqatel.com

2 – المرجع السابق نفسه.

ويتم ذلك من خلال استخدام أسلوب "نبيل فؤاد:

القوة الشاملة للدولة = (ص+ ع + ك + س+ ت) × (ب + ن + م)

حيث: ق= القوة الشاملة للدولة

القدرات الملموسة

ك = الكتلة الحيوية

ص = القدرة الاقتصادية

ع = القدرة العسكرية

س = القدرة السياسية الداخلية

ت = القدرة التكنولوجية

القدرات غير الملموسة

ب =القدرة الدبلوماسية الخارجية

ن = القدرة المعنوية

م = القدرة الإعلامية

جدول رقم (4)

(القدرات الملموسة وأوزانها النسبية)

أولاً: القدرات الاقتصادية **الوزن النسبي: (1) وتتكون من (19) عنصرا كالآتي:**			
العناصر الاقتصادية	**الوزن النسبي**	**العناصر الاقتصادية**	**الوزن النسبي**
وجود نظرية اقتصادية واضحة	0.05	مستوى التكنولوجيا السائدة	0.055
العلاقات الاقتصادية الخارجية	0.060	المعادن الإستراتيجية	0.06
الناتج القومي	0.06	مصادر الطاقة	0.05
ميزان المدفوعات	0.060	معدل إنتاج الطاقة	0.045
حجم الدين الخارجي	0.05	معدل استهلاك الطاقة	0.045
متوسط النمو السنوي	0.050	الزراعة/ مساحة الأرض المنزرعة	0.06

توافر الأيدي العاملة	0.03	الزراعة/ حجم الإنتاجية	0.06
متوسط دخل الفرد سنوياً	0.05	الزراعة/ مدى كفاية الإنتاج الزراعي (الحبوب)	0.05
قاعدة صناعية أساسية	0.05	حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية	0.06
حجم المعونات الاقتصادية	0.055		

المصدر: د.ن، القوة الشاملة للدولة وحساباتها، موسوعة مقاتل في الصحراء PM7.44 ،،2024/3/1م، متوفر على: http://www.moqatel.com

SAHRI Mohamed–، مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها، الموسوعة الجزائرية،PM12.30، 2023/12/31م متوفر على: https://www.politics-dz.c

ثانياً: القدرات العسكرية **تنقسم إلى: (القدرات غير التقليدية) و (القدرات التقليدية)**			
(1): القدرات غير التقليدية الوزن النسبي (0. 5) وتتكون من ثلاثة عناصر كما يلي:			
أ. القدرة النووية	0.375		
ب. القدرة فوق التقليدية	0.125		
ج. معامل وسائل الإطلاق (لا يجمع)	1.0		
(2): القدرات التقليدية: وتتكون من أربعة عناصر رئيسة، وهي كالآتي:			
(أ): القدرات العسكرية الوزن النسبي 0.25		(ب) المناورة الإستراتيجية والتعبوية الوزن النسبي 0.05	
أ. حجم القوات المسلحة	0.04	أ. الاستعداد القتالي	0.01
ب. نوعية القوات البشرية 0.05		ب. خفة الحركة	0.02
ج. فعالية الأسلحة والمعدات 0.06		ج. توفر وملاءمة وسائل النقل	0.01
د. المعاونة الفنية والإدارية 0.05		د. توفر وملاءمة طرق المناورة	0.01
هـ. النوعية التنظيمية	0.05		
(ج): الإستراتيجية العسكرية الوزن النسبي 0.01			
(د): الإنفاق العسكري، الوزن النسبي 0.02			
أ. حجم الإنفاق العسكري	0.08		

ب. نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي	0.07
ج. حجم الإنفاق العسكري للجندي	0.05

ثالثاً: الكتلة الحيوية **الوزن النسبي (1) وتتكون من عنصرين رئيسين هما السكان والأرض كالآتي:**			
(1) السكان	الوزن النسبي 0.45	**(2) الإقليم**	الوزن النسبي 0.55
أ. المستوى التعليمي	0.054	أ. المساحة	0.2
ب. المستوى الصحي	0.068	ب. الموقع الإستراتيجي	0.05
ج. النسبة المئوية في سن العمل	0.054	ت. الإشراف على البحار	0.05
د. خدمات الدولة للسكان	0.081	ج. الطرق (كم)	0.05
هـ. تعداد السكان	0.112	د. السكة الحديد (كم)	0.05
و. كثافة السكان/ كم^2	0.081	هـ. عدد الموانئ	0.05
		و. عدد المطارات الداخلية	0.02
		ز. عدد المطارات الدولية	0.03
		ح. نسبة مساحة الأرض المستغلة	0.05

رابعاً: القدرات السياسية (الداخلية) **الوزن النسبي (1) وتتكون من (10) عناصر فرعية كالآتي:**			
أ. كفاءة أجهزة صنع القرار	0.15	هـ. وجود نظام حزبي	0.1
ب. وجود مؤسسات مستقرة	0.1	و. طبيعة النظام الحزبي	0.15
ت. معدل المشاركة السياسية	0.05	ز. مدى احترام حقوق الإنسان	0.05
ج. مستوى الحريات العامة	0.1	ط. مدى التداول السلمي للسلطة	0. 1
د. الأيديولوجية السائدة	0.05	س. درجة المساندة الشعبية	0.15

خامساً: القدرة التكنولوجية **الوزن النسبي: (1) وتتكون من ثلاثة عشر عنصراً كالآتي:**			
أ. نسبة المخصص للبحث العلمي من الميزانية العامة	0.1	ح. توطين التكنولوجيا	0.085

ب. نسبة المخصص للبحث العلمي من المؤسسات والشركات الرئيسية	0.05	ط. القدرة النووية (في مجال الاستخدام الصناعي والطاقة)	0.1
ج. حجم الإنتاج العلمي من الأبحاث في مختلف المجالات	0.075	ي. مجال الفضاء	0.1
د. حجم براءات الاختراعات الوطنية	0.075	ك. مجال الإلكترونيات	0.075
هـ. نسبة العلماء لعدد السكان	0.1	ل. مجال الليزر	0.075
و. عدد مراكز المعلومات	0.025	م. مجال البيوتكنولوجي	0.075
ز. اتفاقات نقل التكنولوجيا	0.065		

المصدر: د.ن، القوة الشاملة للدولة وحساباتها، موسوعة مقاتل في الصحراء PM7.44 ،،2024/3/1م، متوفر على: http://www.moqatel.com

SAHRI Mohamed–، مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها، الموسوعة الجزائرية،PM12.30، 2023/12/31م متوفر على: https://www.politics-dz.c

جدول رقم (5)

(القدرات غير الملموسة وأوزانها النسبية)

أولاً: القدرات الدبلوماسية: (الخارجية) **الوزن النسبي (1) تتكون من ثمانية عناصر كالآتي:**			
– حجم العلاقات الدبلوماسية	0.1	– التأثير في المستوى الإسلامي	0.1
– التأثير في المستوى العربي	0.15	– التأثير في المستوى الدولي	0.15
– التأثير في المستوى الإقليمي	0.15	– ممارسة الضغوط على الأصدقاء والخصوم	0.1
– لتأثير في المستوى الأفريقي	0.1	– رعاية المصالح الوطنية بالخارج	0.15

ثانياً: القدرة المعنوية: الوزن النسبي (1) تنقسم إلى عنصرين كالآتي:	
(1) الإستراتيجية القومية –: الوزن النسبي (0.5) وتتكون من أربعة عناصر فرعية كالآتي:	
1– مدى توافر أهداف إستراتيجية	0.15
2– مدى وضوحها	0.1
3– نوع الأهداف	0.1
4– مدى تفاعل الجماهير معها	0.15
(2) القدرات التقليدية: الوزن النسبي (0.5) وتتكون من ثلاثة عناصر فرعية كالآتي:	

(1) القدرة القومية الوزن النسبي 0.3		(2) مستوى التكامل والاندماج الوزن النسبي 0.1		(3) ارتباط الإستراتيجية بالمصالح القومية الوزن النسبي 0.1	
– قدرة السياسة الحكومية	0.1	– تكامل إقليمي	0.05	– درجة الاعتماد على الذات	0.04
– درجة الاستقرار السياسي	0.1	– تكامل ثقافي	0.05	– التبعية (الاقتصادية)	0.03
– درجة المساندة الشعبية	0.1			– الوفاء بالاحتياجات الأساسية	0.03

ثالثاً: القدرة الإعلامية والمعلومات: الوزن النسبي (1) وتتكون من ثلاثة عناصر تتمثل في كالآتي:	
(1) القدرة الإعلامية الخارجية: الوزن النسبي: 0.45 وتتكون من سبعة عناصر فرعية هي:	
– عدد القنوات التليفزيونية والأقمار الصناعية التي يبث من خلالها	0.08
– عدد محطات الإذاعة	0.07
– القدرة على التغطية العربية والإقليمية	0.06
– عدد الصحف التي توزع بالخارج	0.05
– عدد الكتب التي تصدر سنوياً للخارج	0.04
– مدى وجود إستراتيجية إعلامية خارجية	0.1
– عدد المكاتب الإعلامية الثقافية بالخارج	0.05
(2) القدرة الإعلامية الداخلية: الوزن النسبي: 0.3 وتتكون من ستة عناصر فرعية هي:	
– عدد القنوات التليفزيونية الداخلية	0.06
– مدى تغطية مساحة الدولة تليفزيونياً	0.04
– عدد ساعات الإرسال الإذاعي والتليفزيوني	0.04
– عدد الصحف الداخلية	0.04
– عدد الكتب والدوريات	0.05
– مدى توفر إستراتيجية إعلامية	0.07
(3) القدرة المعلوماتية: الوزن النسبي: 0.25 تتكون من ثلاثة عناصر فرعية كالآتي:	
– عدد مراكز المعلومات المحلية	0.1

– عدد مراكز المعلومات الخارجية المشتركين بها	0.08
– مدى/ سلسلة تبادل المعلومات	0.07

الجدول من رقم (1 إلى 8) المصدر: – د.ن، القوة الشاملة للدولة وحساباتها، موسوعة مقاتل في الصحراء PM7.44،،2024/3/1م، متوفر على: http://www.moqatel.com

– SAHRI Mohamed, مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها, الموسوعة الجزائرية,PM12.30, 2023/12/31م متوفر على: https://www.politics-dz.c

وبناء على ذلك يمكن القول بأن مفهوم القوة لدى الدول، في عالمنا المعاصر، لم يعد يرتبط، فقط بمساحة دولة ما أو عدد سكانها، ومواردها الاقتصادية، وقوتها العسكرية، من دون التقليل من أهمية الميزات المذكورة، فإن عوامل قوة الدول، في عصر الثورة العلمية التكنولوجية، باتت أعقد، وأوسع من ذلك بكثير[1].

فعند تفحّص مكانة عوامل القوة المادية للدول، يمكن ببساطة ملاحظة أن كثرة عدد سكان دولة ما يمكن أن يتحول إلى عبء كبير عليها نتيجة الضغط الذي قد ينجم عن ذلك، لجهة ضعف قدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية، وحتى الدول المتقدمة فهي قد تعاني، أيضاً، سلبيات وضغوط النمو السكاني الزائد، بحكم تحولها من الاقتصاد الزراعي والصناعي، الذي يتطلب كثافة في اليد العاملة، إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي، الذي يعتمد على التكنولوجيا العالية، ما يقلل الحاجة إلى اليد العاملة، ويخلق ظواهر البطالة، مع كل التداعيات السلبية، الاجتماعية والاقتصادية، الناجمة عنها.

أما القوة العسكرية فهي، أيضاً، إن لم تكن متوازنة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تتحول إلى كارثة، ولم تعد مجدية في تعزيز قوة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالقدر الذي كانت عليه في السابق، ودليل ذلك أن ثمة دولا عديدة ليس لديها قوة عسكرية كبيرة، ولكن تأثيرها السياسي والاقتصادي، الدولي والإقليمي كبيران كاليابان مثلا[2].

1– ماجد كيالي، **تبدلات وتحولات في قياس قوة الدول**، موقع الجزيرة نت،2024/1/21،pm 7:26م متوفر على: https://www.aljazeera.net/

2 – المرجع السابق نفسه

Polis. Political Studies. ، 3– G.M. Gallarotti. **How to Measure Soft Power< in International Relations** January 1’2020.p 89.

من كل ذلك يمكن الاستنتاج بأن ثمة تضاؤلا في قيمة عناصر القوة المادية المتمثلة في قدرتها العسكرية ومواردها الاقتصادية وغيرها، في مجال قياس قوة الدول، وتحديد مكانتها النسبية في موازين القوى، في مقابل التزايد في قيمة عناصر القوة المعنوية وبخاصة القوة الناعمة، حيث لم تعد كل دولة في العصر الحالي قادرة على التفرد بسياساتها الخارجية، أو القيام بأنشطة أمنية داخل حدودها أو خارجها، وهو ما يتوجب التركيز على أهمية المؤشرات الخاصة بالقوة الناعمة عند إجراء أية دراسة لقياس قوة الدول, وهو ما تحاول هذه الدراسة تقديمه للقارئ الكريم وذلك من خلال عرض المؤشرات الدولية للقوة الناعمة التي ستتمكن من إجراء تحليل شامل لكل العوامل بشكل دقيق نبين ذلك وفق الجدول الآتي:[1].

جدول رقم (6)

المتغيرات المستقلة: القوة الناعمة السلبية

القوة الناعمة السلبية	
✓ الثقافة: –	✓ **المجال الرقمي:** –
• عدد مواقع التراث العالمي لليونسكو	• عدد خوادم الإنترنت الآمنة (لكل مليون شخص)
• عدد الميداليات الأولمبية (الصيف/الشتاء)،	• عرض النطاق الترددي للإنترنت (ألف ميجابت/ثانية)
• تصنيف الفيفا (رجال)	• فهرس الخدمات الحكومية الإلكترونية
• جودة الناقل الجوي الوطني	✓ **المشاركة:** –
• عدد المطاعم الحائزة على جوائز	• مؤشر الأداء البيئي
• مؤشر لغة الطاقة	✓ **ريادة الأعمال:** –
✓ التعليم:	• عدد طلبات البراءات العالمية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

• متوسط الدرجات في العلوم والرياضيات والقراءة	• مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي
• الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي	• مؤشر الحرية الاقتصادية للتراث
• عدد الجامعات العالمية الرائدة	• مؤشر مدركات الفساد
• عدد المقالات في المجلات العلمية	• نفقات البحث والتطوير (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
• الإنفاق على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي).	• مؤشر الابتكار العالمي
✓ الإدارة العامة: –	• عدد موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة (% من القوى العاملة)
• مؤشر التنمية البشرية	• مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال
• مؤشر بيت الحرية	• معدل البطالة (% من القوى العاملة)
• عدد مراكز البحوث	• حصة صادرات التكنولوجيا الفائقة (% من صادرات المنتجات الصناعية)
• مؤشر المساواة بين الجنسين	• تكاليف بدء التشغيل (سجل البنك الدولي، % من إجمالي الدخل القومي للفرد).
• مؤشر الديمقراطية (مؤشر الديمقراطية الاقتصادي)	
• حجم اقتصاد الظل (%من الناتج المحلي الإجمالي)	
• عدد جرائم القتل (للفرد)	
• فعالية الحكومة	
• عدد أحكام الإعدام التي نُفذت	
• عدم المساواة في الدخل (معامل جيني)	
• مؤشر الثقة الحكومية الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي	
• مؤشر حرية الصحافة	
• مؤشر أداء الحكومة التابع للبنك الدول	
المتغيرات المستقلة: القوة الناعمة النشطة جدول رقم(7)	

✓ الثقافة: –	✓ **التعليم:** –
• عدد الميداليات الأولمبية (الصيف/الشتاء)	• المعدل التراكمي في العلوم والرياضيات والقراءة
• جودة الناقل الجوي الوطني.	• (برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
✓ المجال الرقمي: –	• الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي
• عدد مستخدمي الإنترنت (لكل 100 نسمة)	• عدد الجامعات العالمية الرائدة
• عدد خوادم الإنترنت الآمنة (لكل مليون شخص) الإنفاق على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي).	• عدد المقالات المنشورة في المجلات العلمية
• عرض النطاق الترددي للإنترنت (ألف ميجابت/ثانية)	✓ **المشاركة:** –
• مؤشر الخدمات الحكومية عبر الإنترنت)	• المساعدة التنموية العامة للبلدان الأجنبية
• عدد المشتركين في النطاق العريض (لكل 100 نسمة)	• عدد السفارات في الخارج.
✓ ريادة الأعمال: –	• عدد السفارات في الدولة.
• حصة صادرات التكنولوجيا الفائقة (% من صادرات المنتجات الصناعية).	• عدد الدول التي يمكن للمواطن زيارتها دون تأشيرة.
✓ التحكم: –	• مؤشر الأداء البيئي.

جدول رقم (7)

المتغيرات التابعة: تأثير القوة الناعمة

• العدد الإجمالي للسياح القادمين	• **متابعو الفيسبوك لرؤساء الدول (خارج البلاد)**
• متوسط الإنفاق السياحي (إجمالي الدخل السياحي مقسومًا على عدد السياح)	• نسبة التفاعل لحسابات رؤساء الدول والحكومات على الفيسبوك (خارج الدولة)

• عدد الأفلام المعروضة في المهرجانات السينمائية الكبرى	• متابعو وزارات الخارجية على الفيسبوك (خارج البلاد)
• عدد المراسلين الأجانب في البلاد	• خوادم إنترنت آمنة (لكل مليون نسمة)
• الحضور السنوي لأفضل 100 متحف	• الهواتف المحمولة (لكل 100 شخص)
• حجم سوق الموسيقى	• مؤشر الحكومة على الإنترنت
• عدد أفضل 10نسخ ألبومات تم بيعها للخارج	✓ **ريادة الأعمال:** –
✓ التعليم: –	• الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي).
• عدد الطلاب الأجانب في البلاد	

Source: G.M. Gallarotti. How to Measure Soft Power in International Relations,Polis Political Studies. January 1'2020.pp 89.104

عليه وبعد تحديد المؤشرات المتعلقة بالقوة الناعمة, يمكن أخيرا الإشارة إلى أن بعض العلماء والمحللين يقومون عند قياس قوة الدولة باستخدام المؤشرات الإجمالية، بما في ذلك مقاييس مختلفة للمدخلات الاقتصادية مثل: (الإنفاق على البحث والتطوير، والاستثمار، واستهلاك الطاقة)؛ والناتج الاقتصادي مثل: (الناتج المحلي الإجمالي والتصنيع والناتج الصناعي) والتجارة والتدفقات المالية والإنفاق العسكري، ووفقًا للأدبيات، أنتج الباحثون والمحللون ما لا يقل عن تسعة وستين إطارًا لقياس الطاقة على سبيل المثال, من عام 1936م إلى عام 2010م على سبيل الذكر.

فالمؤشر الأكثر شعبية بطبيعة الحال هو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يسجل قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية محددة. إلا أن الدول يمكنها بسهولة تحويل الموارد الاقتصادية إلى قوة عسكرية, لذا يعد الناتج المحلي الإجمالي قابلاً للاستبدال؛ ويمكن تحويلها إلى مزيج من الموارد العسكرية والاقتصادية والسياسية"، ولكن على الرغم من الاستخدام الواسع النطاق للناتج المحلي الإجمالي، فإن قِلة من الناس يعرفون ما الذي يقيسه فعلياً أو لا يدركون بأنه لا يقتطع التكاليف ويفشل في الأخذ في الاعتبار بشكل كامل التكاليف الاقتصادية الناجمة عن عدم الاستقرار الداخلي والصراع الدولي ومن ثم فإن المؤشرات القياسية تبالغ في تقدير الثروة والقوة العسكرية للدول النامية أو

المكتظة بالسكان، وهو ما يتطلب الأخذ في الاعتبار هذه التكاليف و قياسها بالصافي وليس بالقيمة الإجمالية[1].

الخاتمة

بعد استعراض وتحليل المبحثين في الدراسة التي شملت فلسفة القوة في إطار علم العلاقات الدولية وكيفية قياسها، على اعتبار أن قوة الدولة تكمن بلا شك في استثمار عناصرها ومقارنتها بالأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها وهو ما يتطلب قياس دقيق لهذه العناصر، لتحديد تأثيرها في محيطها سواء من الناحية الإقليمية أو الدولية من ثم توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل في الآتي:

1. إن مفهوم القوة مسألة نسبية نظرا لأن التعرف على هذه القوة وقياسها يتطلب مقارنتها مع باقي الدول /الوحدات الأخرى، وهو أمر يتفاوت من وقت إلى آخر بطبيعة الحال، إضافة إلى أن قوة الدولة لا تظهر من خلال امتلاكها للعناصر المادية أو المعنوية التي تكون قوتها فقط، وإنما من خلال قدرتها على استثمارها لهذه العناصر، بما يحقق مصالحها وأهدافها الوطنية.
2. إن تعدد مناهج القوة سواء النماذج العربية أو الغربية يختلف من حيث تحديد العناصر والمؤشرات التي يجب الاعتماد عليها عند محاولة قياس قوة الدولة وهو أمر سيجعل من هذا المجال قيد التطوير المستمر، لعدم وجود اتفاق بعد على نموذج محدد كونه الأفضل، على الرغم من ميل أغلب الباحثين إلى اعتبار نموذج العالم "راي كلاين" أفضلها والتعديلات اللاحقة عليه.
3. القوة في حالة صراع دائم، ويرجع ذلك إلى الحركة الشديدة التي تتمتع بها التفاعلات الدولية في العصر الحالي والتغير المستمر في مقومات وإمكانات القوة والتغير في الأهمية النسبية لأي من هذه الإمكانات سواء المادية أو المعنوية من وقت إلى آخر، وهو ما يتبين في تضاؤل قيمة عناصر القوة المادية، في مجال قياس قوة الدول، في مقابل التزايد في قيمة عناصر القوة المعنوية وبخاصة القوة الناعمة بالمقارنة بأوقات سابقة، حيث لم تعد كل دولة في العصر الحالي قادرة على التفرد بسياساتها الخارجية أو حتى الداخلية وتكون بمعزل عن التفاعلات الدولية في العصر الحالي.

1 Michael Beckley.Why America Will Remain the World's Sole Superpower_Cornell Studies in Security AffairsPublished by: Cornell University Press.Copyright Date: 2018. chapter Downloaded from http://direct.mit.edu/isec/article- in21 January 2024.p.15.

4. إن قياس قوة الدولة يتم في أغلب الدراسات باستخدام المؤشرات الإجمالية، حيث تقاس المدخلات المختلفة من غير اقتطاع التكاليف المختلفة الناجمة عن عدم الاستقرار الداخلي والصراع الدولي مثلا، ومن ثم تبالغ المؤشرات الموضوعة من قبل العلماء، في تقدير الثروة والقوة للدول، وهو ما يتطلب الأخذ في الاعتبار عند إجراء أية دراسة، هذه التكاليف وقياسها بالصافي وليس بالقيمة الإجمالية بغية الحصول على نتائج دقيقة.

المراجع

أولا: الكتب.

زهران، جمال، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006م.

عمر، يحيى السيد، القوة التركية الناعمة" مقومات الصعود في العلاقات الدولية" ط1، دار الأصول العلمية، إسطنبول ،2019م.

هادي القبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية، لبنان، الدار العربية للعلوم،2008م.

ثانيا: الدوريات.

بوحمالة، منير على، وسائل توظيف القوة الناعمة، المجلة العلمية للأبحاث والنشر العلمي (العدد 39، يونيو 2022م).

ثالثا: الرسائل العلمية.

حسن، إزهار عبد الله، إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008م، مجلة تكريت – للعلوم السياسية، العراق (المجلد 3، العدد9، د.ت).

خضر، باسل خليل، أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد، جامعة الأزهر،غزة،2014م).

سلطان، إنعام عبد الرضا، القوة وأثرها في إدارة الصراع الدولي، مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية (مجلد رقم2، العدد،13، 2017م).

عبد الحي، صباح عبد الصبور، استخدام القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،2000م).

عبد النبي، أحمد يوسف محمد، القوة الشاملة للدولة "مناهج تحديد عناصرها وطرق قياسها" مجلة بحوث الشرق الأوسط (العدد السابع والخمسون، الجزء الأول، سبتمبر،2020م).

العراقي، بشار أحمد، قياس قوة الدولة الاقتصادية، مجلة سياسات عربية، الدوحة (العدد 33، يوليو 2018م).

قديح، إيمان تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، (رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد بوضياف – الجزائر، 2017م).

الهرمزي، سيف، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير (سياسات عربية، العدد32، مايو،2018م).

رابعا: مواقع شبكة المعلومات الدولية.

أبو عيد، شيماء عويس، القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات،PM8.29 ، 2023/12/17م متوفر على: https://eipss-eg.org.

الأسطل، كمال، الحساب السياسي وكيفية حساب القوة القومية للدولة، مدونة شخصية، 2024/1/7،PM8.00م،متوفر على: http://k-astal.com.

سليمان، يمنى، القوة الذكية المفهوم والإبعاد، دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، 2023/12/17،PM9.00م ،متوفر على: https://eipss-eg.org.

غنيم، سيد ليس بالسلاح وحده تقوم الدول .. كيف نقيس قوة مصر الشاملة، المصري اليوم،PM8.50،2024/1/7م متوفر على:https://www.almasryalyoum.com .

القوة الشاملة للدولة وحساباتها، موسوعة مقاتل في الصحراء,PM7.44 ,2024/1/3م، متوفر على: http://www.moqatel.com.

كيالي, ماجد, تبدلات وتحولات في قياس قوة الدول , موقع الجزيرة نت,2024/1/21,pm 7:26م متوفر على: https://www.aljazeera.net .

SAHRI Mohamed مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها, الموسوعة الجزائرية,PM12.30 , 2024/1/10م متوفر على: https://www.politics-dz.com.

خامسا: المراجع باللغة الإنجليزية.

G.M. Gallarotti. How to Measure Soft Power. in International Relations,Polis. Political Studies. January 1’2020.

Michael Beckley.Why America Will Remain the World's Sole Superpower_Cornell Studies in Security AffairsPublished by: Cornell University Press.Copyright Date: 2018. Chapter Downloaded from http://direct.mit.edu/isec/article- in21 January 2024